

اوله فالاول هو التاكيد الثاني لا يخرج اما ان يكون مبنيا او لا فالاول ان كان مشتقا
في الوصفية والآخر هو عطف البيان والثاني لا يخرج من ان يكون بواسطة حرف او لا
فالاول هو العطف بالحرف والثاني هو البدل وقد علم بدليل المحصور كل واحد منهما
اما التاكيد فمختص بالمعرفة نحو جاني زيد نفسه ولا يجوز في النكرة لا يقول ما في رجل
نفسه كما ان التاكيد للتخصيص والتعيين والنكرة والرفع على الشيوع والعموم بينهما
تقابلا طرفا للوقوفين فانهم جازوا ذلك فيما اذا كان محدودا نحو قمت ليلة كلها
لان الليلة موقوفة فيجوز ان يقع في بعضها فاذا قيل كلها صح المعنى الذي
له جواز وضع التاكيد وهو اذ الـ الجوز وتحقيق المعنى في نفس السامع فان شروا
قد صرت النكرة بوجه الجمع وهذا ارجح عند البصريين فاعلم ان في اطلاقه نظر
اذ التاكيد غير مختص بالمعرفة على الاطلاق بل اذا كان بغير التكرير وما اذا كان بالتكرير
في اشارة في النكرة ايضا نحو جاني زيد جازلان الثاني كلفظ الاول فلا يلزم التقابل
فيكون اي التاكيد بالتكرير نحو جاني زيد جازلان ذلك ليعيد بدكره اذكرنا
من تحقيق المعنى في نفس السامع وهذا الضرب يجزى في المفرد من الاسم والفعل
والحرف نحو زيد زيد قائم وضرب ضرب زيد وان ان زيد منطلق وفي
الجملة اسمية كانت او فعلية نحو زيد منطلق وزيد منطلق وقام وقام زيد
وتكون التاكيد بغير التكرير نحو جاني زيد نفسه جازلان ذلك ايضا لما ذكرنا وما كثر
وكلمهم وجمعون وكتعون وابتعون وابتعون فانهما للتاكيد المذكور في
ونحو جاني الرجلان كلاهما القوم كلهم وجمعون وكتعون وابتعون وابتعون
وكلمنا التاكيد للثبوتين نحو جاني الحق المران كلمناهما فالشرط لوجوه التاكيد
بكل

بكل ذلك ان يكون قيام الحكم باحد المفردين ممكنا كما في جاني الرجلان
كلدهما وان لم يكن ذلك ممكنا فالثابت التاكيد من منع فلذا امتنع نحو اشترك الرجلان كلاهما
لان الاشتراك لا يصح من واحد وان شريفية ان التاكيد دائما يفتقر اليه احتمالا الكمال
بشبهت العكس ان الكبرية يجب ان يكون المؤكد مما يقع الحكم به بعضه نحو قرأت الكتاب
كله حكمه اجمع حكمه كل يقول قرأت الكتاب اجمع ولقيت الرجال اجمعين ولا يقول
ولا تقول جاني زيد اجمع وكتعون من قولهم اتبع اي تام وهو محتمل ابعاد المعنى
لان الاشتقاق بين فقد علم البين المعروف اولى وقد جاء القوم اكتعون ولا يلاحظ
والصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات هذا الحد يتفرض بالحال لان الحال
يدل على بعض احوال الذات مع انها ليست بصفة وقيل في تعريفها تابع يدل على
معنى في مشبوعها من غير تقدير فيقول تابع في الخبر لا غير تابع بل مستقلا لكن سائر
التوابع اقل منه فيقول يدل على علمه في مشبوعه في الجميع ولكن الحال اذا فيه
فيقول من غير تقدير خبر في الحال لا نهائيد على هيئة فاعلا منفعول وهي الصفة اما
فعل المراد بالفعل ههنا ما يكون صادرا من افعال الجوارح كالقيام والقاعد او
صلية وكصفة ظاهرة على شئ مدركة بالبركة كالطويل والاسود او غيرية
وهي كل صفة لا يدرك بالبركة كالفهم والكرم والعاقلة ونسبية كهاشم وبصرى
اذ يصي بالنسبية صفة واما الوصف بالاسماء الاجناس وانما يتاتي اي لا يمكن
الوصف بالاسماء الاجناس الا بوسيلة ذواتها بواسطة اذ يدور منها يلزم الحال
نحو جاني وامرأة سواد فلهذا اتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا
رجل وامرأة ذوات سوار فضح اللفظ والعذر وصاد بمنزلة صامبال وصفا